

ورقة المؤتمر الصحفي بعنوان:

(جدوى المؤتمرات الاقتصادية في علاج الأزمة الهيكلية للاقتصاد)

دأبت الحكومات بعد كل ضائقة وأزمة اقتصادية إلى إقامة مؤتمرات اقتصادية، في محاولة لإيجاد حلول ومعالجات للاقتصاد إلا أنها تخرج في نهاية كل مؤتمر بالأفكار الاقتصادية نفسها التي هي سبب الأزمة والضائقة، وهي التفكير داخل صندوق الفكر الاقتصادي الرأسمالي بألياته وأدواته الاستعمارية من أفكار مثل الخصخصة، ورفع الدعم، وتعويم العملة أو التمويل بالعجز، والقروض الربوية... الخ، وأخطر ذلك هو السقوط في إخطبوط الاستعمار الغربي وأزرعه؛ صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية وما شابهها، ومن ثم ترهن الحكومات في بلادنا ثرواتنا ومقدراتنا للشركات العابرة وأرباب الاستعمار.

إن السودان بلد غني وثري باتفاق جميع المنظمات الغربية، فعندما نظروا فقط لإمكاناته الزراعية وصفوه بأنه سلة غذاء العالم، فكيف لو نظرنا لبقية ثرواته؛ الحيوانية والغابية والمعدنية؟! ولعل ذلك ما يفسر صراع الدول الاستعمارية؛ بريطانيا وأمريكا عليه.

فالسودان هو كنز الثروات، حيث يوجد به حوالي 150 مليون فدان من الأراضي المسطحة الصالحة للزراعة، المزروع منها حالياً 64 مليون فدان فقط، كما تتوافر 115 مليون فدان من المراعي الطبيعية، ويجري فيه نهر النيل العظيم وروافده النيل الأزرق والنيل الأبيض ونهر عطبرة وحوالي 85 مجرى مائياً، حيث يحمل نهر النيل وحده حوالي 86 مليار متر مكعب من المياه ويهطل على السودان 400 مليار متر مكعب سنوياً من الأمطار وهي في زيادة، كما يمتلك سادس أكبر ثروة حيوانية في العالم بحجم 110 ملايين رأس من المواشي، إضافة لـ 42 ألف طن إجمالي إنتاج السودان من الأسماك سنوياً.

أما عن احتياطي الذهب فإنه يقدر بـ 1550 طناً، أي أن السودان هو ثالث أكبر منتج في أفريقيا للمعدن النفيس حيث وصل إنتاجه إلى 93 طناً، واحتياطيات الفضة تقدر بـ 1500 طن إضافة لـ 5 ملايين طن من النحاس و1.4 مليون طن من اليورانيوم و80% من الإنتاج العالمي للصبغ العربي الذي يدخل في 180 صناعة في القطاعات الغذائية والدوائية، وينتج السودان 39% من السمسم الأبيض في الإنتاج العالمي و23% من السمسم الأحمر، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، وغيرها الكثير من الثروات.

مع قوة سكانية أغلبها من الشباب.. وبرغم ذلك ينتشر الجوع، ويجري الحديث بقوة عن المساعدات الإنسانية، لتتحول البلاد إلى تسول الغذاء بدل تصديره للعالم! وهذا الأمر يجري منذ الاستقلال المزيف من الاستعمار التقليدي (بريطانيا) والآن في ظل الاستعمار الأمريكي الذي أشعل الحروب ومزق السودان وما زال يحاول عبر عملائه برعاية المبعوثين الأمريكيين تمزيق ما تبقى منه!

من هذا كله يتبين أن البلاد تحتاج إلى رؤية اقتصادية مبدئية ومعالجات جذرية صحيحة تقود إلى الخروج من ربكة الاستعمار الغربي وإلقاء الاقتصاد الرأسمالي الذي يطبق على السودان في هاوية سحيقة، فهو سبب الأزمة لأن كل معالجاته إنما هي سموم وارتباط بالمستعمر.

فلماذا يرتبط الجنيه بالدولار وكلاهما أوراق ليست لهما قيمة حقيقية سوى الورق والتصميم والحبير؟! ولماذا ننحني وننصاع لروشتات صندوق النقد الدولي التي تدمر الاقتصاد وتتهب الثروات؟!

إن الواجب عند التعرض لمشاكل الاقتصاد وأزماته أن نفكر بعيداً عن الواقع الفاسد الذي هو جزء من الأزمة ولا يمكن أن نستمد منه المعالجات، وذلك يقتضي أن نعرف أسباب الأزمات بل الأزمة الدائمة، فحالتنا في السلم ليس بأفضل من حالتنا في الحرب، وهذا يؤكد أن سبب الأزمة هو النظام الاقتصادي المطبق في البلاد نفسه، فهو سبب

الأزمة والكارثة الاقتصادية التي حاقت بنا مع ضخامة الثروات، بل لعلها هي لعنة الثروات في ظل قانون الغاب الذي يحكم العلاقات الدولية تحت نير الرأسمالية، ولا شك أن التفكير الصحيح الذي يخرجنا من هذه الأزمات يقتضي أن نبحت قضايا أساسية؛ ناقشها ونبورها بعمق، ومن ثم يكون تصور المعالجات الاقتصادية الذي تخرج البلاد من هذا النفق المظلم.

ما هي غاية الاقتصاد؟ وكيفية تملك المال وتنميته، وكيفية إنفاقه والتصرف فيه، وكيفية توزيع الثروة على أفراد المجتمع، وكيفية إيجاد التوازن فيه؟ وما هي أنواع الملكيات من ملكية فردية وملكية عامة وملكية الدولة؟ وما هو المال المستحق لبيت المال وجهات صرفه؟ ما هي أحكام الأراضي؟ وما هي أحكام النقود وأنواعها وما يجري فيها من ربا وصراف؟ وما يجب فيها من زكاة؟ وما هي أحكام التجارة الخارجية؟ وما هو مصدرها في ذلك؟
هذه كلها أمور لا بد أن تبحت حتى يعالج موضوع الاقتصاد.

ونحن في حزب التحرير نملك هذه المعالجات الجذرية لاقتصاد السودان وإخراجه من الهاوية وجعله في صدارة الدول، ومن هنا لا بد من الوقوف على النقاط التالية:

إن أفكار الإسلام الاقتصادية تعالج مشاكل الحياة الاقتصادية المعالجة الصحيحة وتجعلها طرازاً خاصاً من العيش يتناقض مع الحياة الرأسمالية في الأسس والتفاصيل.

لذلك نجد أن الاقتصاد الرأسمالي يبحث في حاجات الإنسان ووسائل إشباعها ولا يبحث إلا في الناحية المادية من حياة الإنسان وهو يقوم على أسس فاسدة، وهي:

أولاً: مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات بالنسبة للحاجات، وعدم كفاية السلع والخدمات للحاجات المتجددة والمتعددة للإنسان، وهذه هي المشكلة الاقتصادية عندهم في المجتمع الرأسمالي.

ثانياً: حديثهم عن قيمة الشيء المنتج، وهي أساس الأبحاث الاقتصادية وأكثرها دراسة.

ثالثاً: الثمن، وهو الدور الذي يقوم به في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وهو حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

فهذه فقط التي يهتم بها النظام الرأسمالي ولكنه لا يهتم بالمشكلة الحقيقية للمجتمع؛ مشكلة توزيع الثروة وتمكين الرعية منها، إذ إن الثروات موجودة ولكن كيف في بلد مثل السودان تصل هذه الثروات الضخمة إلى أيدي الناس الذين يموتون من الجوع وسوء التغذية وبلادهم تغرق في الثروات؟

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي لا يهتم بما يجب أن يكون عليه المجتمع بل يهتم بالمادة الاقتصادية من حيث كونها تشبع حاجة، ولذلك كانت مهمة الاقتصاد هي توفير السلع والخدمات، أي توفير وسائل الإشباع من أجل إشباع حاجات الإنسان بغض النظر عن أي اعتبار آخر، وبناء على ذلك يبحث في توفير وسائل الإشباع. ولما كانت السلع والخدمات هي وسائل إشباع محدودة في نظرهم فإنها لا تكفي لحاجات الإنسان، والحاجات عندهم غير محدودة، فلذلك ومن هنا نشأت المشكلة الاقتصادية وهي كثرة الحاجات وقلة وسائل إشباعها، يعني عدم كفاية السلع والخدمات لإشباع جميع الحاجات الإنسانية.

أما في الإسلام فالمشكلة الاقتصادية هي كيف تصل هذه السلع والخدمات إلى جميع الناس وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الأساسية، فالمشكلة إذن هي في التوزيع وليس في ندرة الموارد.

لا بد أن ينتبه إلى أن هناك فرقاً بين علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي؛ فإن تدبير شؤون المال إما بتكثيره وتأمين إيجاده يبحث فيه علم الاقتصاد، وأما كيفية توزيعه فيبحث فيه النظام الاقتصادي. وإن كان علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي كل منهما يبحث في الاقتصاد ولكنهما شيئان مختلفان متغيران ومفهوم أحدهما غير مفهوم الآخر.

نجد أن الإسلام تدخل في الانتفاع بالثروة تدخلاً واضحاً؛ فحرم الانتفاع من بعض الأموال كالخمر والميتة، كما حرم الانتفاع من بعض جهود الإنسان كالرقص والبلغاء فحرم بيع ما حرم أكله من الأموال وحرم إدارة ما حرم القيام به من الأعمال. هذا من حيث الانتفاع بالمال وجهد الإنسان، أما من حيث كيفية حيازتهما فقد شرع أحكاماً متعددة لحيازة الثروة كأحكام الصيد وإحياء الموات وأحكام الإجارة والاستصناع وأحكام الإرث والهبة والوصية...

هذا بالنسبة للانتفاع بالثروة وكيفية حيازتها، أما بالنسبة لمادة الثروة من حيث إنتاجها فقد ترك ذلك للناس يحققونه كما يريدون، وأكد أن المال موجود وجودا طبيعيا وخلق الله سبحانه وتعالى. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾.

أما في إنتاج في الثروة فإن النصوص الشرعية تدل على أن الشرع ترك الأمر للناس في استخراج المال وفي تحسين جهد الإنسان، فقد أخرج مسلم عن طريق عائشة رضي الله عنها عن طريق أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في موضوع تأبير النخل «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ». وروي أنه ﷺ أرسل اثنين من المسلمين إلى جَرَش اليمين يتعلمان صناعة الأسلحة، وهذا يدل على أن الشرع ترك أمر إنتاج المال للناس ينتجونه بحسب خبرتهم ومعرفتهم.

وعلى هذا فإنه يتبين من ذلك أن الإسلام ينظر في النظام الاقتصادي لا في علم الاقتصاد ويجعل الانتفاع بالثروة وكيفية حيازتها هذه المنفعة موضوع بحثه ولم يتعرض لإنتاج الثروة ولا إلى وسائل المنفعة مطلقا.

إن سياسة الاقتصاد في الإسلام هي ضمان تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعا كلياً وتمكينه من إشباع الحاجات الكمالية بقدر ما يستطيع باعتباره يعيش في مجتمع معين له طراز خاص من العيش.. وعلى هذا فإن سياسة الاقتصاد في الإسلام، إنما هي لمعالجة المشاكل الأساسية لكل فرد باعتباره إنسانا يعيش طبق علاقات معينة وتمكينه من رفع مستوى عيشه وتحقيق الرفاهية لنفسه في طراز خاص من العيش، وبهذا تختلف عن غيرها من السياسات الاقتصادية، والدول التي تبني نظرتها على جباية الأموال من الرعية.

وقد اهتم الإسلام ببيان الملكيات فقسمها إلى ثلاث حسب واقعها؛ وهي الملكية الفردية، والملكية العامة، وملكية الدولة، فإن الملكية الفردية هي حكم شرعي مقدر بالعين أو المنفعة يقتضي تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء وأخذ العوض عنه، والحكم الشرعي المقدر فيها هو إذن الشارع للإنسان بالانتفاع بها استهلاكاً ومنفعة ومبادلة.

أما الملكية العامة فهي إذن الشارع للجماعة بالاشتراك في الانتفاع بالعين، والأعيان التي تتحقق فيها الملكية العامة هي الأعيان التي نص الشارع على أنها للجماعة مشتركة بينهم ومنع من أن يحوزها الفرد وحده، وهذه تتحقق في ثلاثة أنواع هي:

1- ما هو من مرافق الجماعة بحيث إذا لم تتوفر لبلد أو جماعة تفرقوا في طلبها.

2- المعادن التي لا تنقطع.

3- الأشياء التي طبيعة تكوينها تمنع اختصاص الفردي بحيازتها.

يقول النبي ﷺ «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ؛ فِي الْمَاءِ وَالْكَأِ وَالنَّارِ» رواه أبو داود، ورواه أنس من حديث ابن عباس وزاد فيه «وَتَمَنُّهُ حَرَامٌ». وروى ابن ماجه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ لَا يُمْنَعَنَّ: الْمَاءُ وَالْكَأُ وَالنَّارُ». وهذا دليل على أن الناس شركة في الماء والكأ والنار وأن الفرد يمنع من ملكيتها.

فإن الملكية العامة لا يجوز أن تملك للأفراد. روى الترمذي عن أبيه عن حماد: «أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَقَطَّ لَهُ الْمِلْحَ فَقَطَعَ لَهُ، فَلَمَّا أَنْ وَلى قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ؟ إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ. قَالَ: فَاتَّزَعَهُ مِنْهُ»، والماء العد الذي لا ينقطع. ولا شك أن أموال الملكيات العامة هي التي يسيل لها لعاب الشركات الرأسمالية العابرة، وهي أي هذه الأموال هي أحد أسباب الصراع الاستعماري الغربي على النفوذ في السودان والذي نكتوي بنيرانه الآن.

أما ملكية الدولة، فهي ما كان الحق فيه لعامة المسلمين والتدبير فيه للخليفة يخص بعضهم بشيء من ذلك حسب ما يرى.. فكل ملك مصرفه موقوف على رأي الخليفة واجتهاده يعتبر ملكاً للدولة، وقد جعل الشارع أموالاً معينة ملكاً للدولة أي للخليفة أن يصرفها حسب رأيه واجتهاده مثل الفيء والخراج، والجزية، وما شابهها.. لأن الشرع لم يعين الجهة التي تصرف فيها، أما إذا عين الشرع الجهة التي تصرف فيها ولم يتركها لرأيه واجتهاده فلا تكون ملكاً للدولة وإنما تكون ملكاً للجهة التي عينها الشرع، ولذلك لا تعتبر الزكاة ملكاً للدولة بل هي ملك الأصناف الثمانية الذين عينهم الشرع وبيت المال إنما هو محل إحرارها من أجل صرفها على جهاتها.

وعلى ذلك فإنه يجب على الدولة إقامة أحكام الشرع ليعود الاستقرار في الحياة الاقتصادية وذلك يكون بالآتي:

1- يجب على الدولة إيقاف التعامل مع صندوق النقد الدولي وإيقاف القروض الربوية فهي حرب مع الله تعالى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلَئِمَّ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَّا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾.

2- كما يجب إيقاف الجمارك على السلع لأنها حرام، فهي التي تزيد من الغلاء وارتفاع الأسعار فقد حرم الإسلام الجمارك على السلع وعدّها جريمة عظيمة، قال النبي ﷺ في المرأة الغامدية التي رجمت بسبب الزنا لما سبها أحد الصحابة: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لُّغْفِرَ لَهُ. ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَدَفِنْتُ». وصاحب المكس هو جابي الجمارك.

3- يجب جعل العملة مستندة إلى الذهب والفضة فهما النقد في الإسلام، بدل الاستناد إلى الدولار، مع إيقاف طباعتها دون غطاء وسند لأن في ذلك أكلاً لأموال الناس بالباطل.

وقد ربط الإسلام أحكاماً شرعية بالذهب والفضة باعتبارهما نقداً وعملة وأثماناً للأشياء وأجرة للجهود؛ فقد حرم الكنز على أساسهما وربط بهما أحكاماً ثابتة لا تتغير مثل الكنز والدية والقطع والصرف في المعاملات النقدية، وربط الإسلام هذه الأحكام الشرعية بالذهب والفضة بوصفهما نقدين وعملة للتداول وأثماناً للمبيعات، هو إقرار من النبي ﷺ لجعل الذهب والفضة هما الوحدة النقدية التي تقدر بها أثمان المبيعات وأجرة الجهود، وهذا دال على اعتبار أن النقد في الإسلام هو الذهب والفضة لأن جميع الأحكام التي لها ارتباط بالنقود ربطت بالذهب والفضة باعتبارهما ثمناً لجميع السلع والجهود ونقداً للتداول سواء أكانا مسكوكين أم كانا تبراً أي غير مسكوكين.

4- كما لا يجوز للدولة أن تفرض ضرائب غير مباشرة، أو على السلع والخدمات، كما لا يجوز أن تفرض ضرائب على شكل رسوم محاكم أو على الطلبات المقدمة للدولة، أو على معاملات بيع الأراضي وتسجيلها أو ما شابهها، أو على غير ذلك من أنواع الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة، لأن فرضها من الظلم المنهي عنه ومن المكس الذي قال عنه النبي ﷺ «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ».

5- كما يحرم على الدولة تمكين الكفار وشركاتهم من ثروات البلاد وأموال الملكيات العامة لنهبها، فلا يجوز أن تملك الثروات للكفار وشركاتهم باسم المستثمر الأجنبي أو الشركات الرأسمالية، وما يسمى بالخصخصة للملكيات العامة وتمكين الشركات العابرة؛ لأن هذا فوق أنه نهب لثروات البلاد فهو تمكين للكافرين على المسلمين وهو منهي عنه قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

6- كما يجب إيقاف تطبيق روستات الصندوق والبنك الدوليين والخروج من هذه المنظمات الاستعمارية فهي سبب الأزمات والكوارث في العالم، وأقرب مثال على ذلك الانهيار الذي حدث في السودان بعد رفع الدعم عن السلع، وتعويم العملة، والذي تبقى فيه فقط تعويم ما يسمى بالدولار الجمركي.

7- كما يجب على الدولة أن تقوم بواجبها بالإنفاق على التعليم والصحة والعلاج وهي من أهم واجبات الدولة.. وهذا العجز عن القيام بهذه الواجبات هو بسبب تطبيق النظام الرأسمالي والانصياع للمنظمات الاستعمارية التي يجب الانعتاق منها وذلك بإقامة دولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تقيم نظام الاقتصاد الإسلامي لتملأ الأرض رحمة وبركة ويزداد الخير والرخاء، يقودها خليفة المسلمين الذي يتمثل فيه قول عمر بن الخطاب. "والله لو عثرت بغلة في العراق لخفت أن يسألني الله لم تسو لها الطريق يا عمر؟!"، امتثالاً لقول النبي ﷺ: «الإمام راعٍ وَهُوَ مَسْنُوءٌ عَنِ رَعِيَّتِهِ».



إبراهيم عثمان (أبو خليل)
الناطق الرسمي لحزب التحرير
في ولاية السودان

تلفون: 0912240143 -0912377707

بريد إلكتروني: spokman_sd@dbzmail.com

موقع ولاية السودان: www.hizb-sudan.org

موقع حزب التحرير

www.hizb-ut-tahrir.org

موقع المكتب الإعلامي المركزي

www.hizb-ut-tahrir.info